ان كرومر كان مقتنعاً، في قرارة نفسه، بأن الامتداد الصحراوي في سيناء يشكّل حاجزاً طبيعياً للدفاع عن القناة، أفضل بكثير من أية تجمّعات استيطانية في العريش[١٧].

حادثة العقبة، العام ١٩٠٦

بقي خط رفح ـ العقبة، بوضعه غير الدقيق كما عيّنه بارينغ في العام ١٨٩٢، معمولاً به حتى العام ١٩٠٦، عندما أدّت سلسلة من الاحداث الى نشوب أزمة دبلوماسية حادّة بين القاهرة واسطنبول كادت ان تتطوّر الى مواجهة عسكرية، ونتج عنها، في النهاية، تعيين دقيق، وفاصل، لخط الحدود المصرية ـ التركية، هو الخط الذي اصبح، فيما بعد، الحدود الجنوبية لفلسطين.

رسمياً، بدأ التوتّر في تلك المنطقة الحدودية يلفت انظار السلطات البريطانية، عندما استلم السفير البريطاني في اسطنبول، السير نيكولاس اوكونر، رسالة، بتاريخ ١٩٠٦/١/١٢، من السلطان عبدالحميد الثاني، تتضمّن احتجاجاً على وجود قوة مصرية بامرة ضابط بريطاني يدعى براملي بك، على مقربة من العقبة. وطلب السلطان، في رسالته تلك، من السفير البريطاني، السعي لدى حكومته[١٨] من أجل العمل على سحب هذه القوة التي أقامت معسكرها على أراض عثمانية، والتي أعلن قائدها البريطاني عزمه على اقامة عدد من مواقع الحراسة والمراقبة داخل المنطقة العثمانية. ويبدو ان رسالة أخرى، بالمعنى عينه، كان وجّهها الصدر الاعظم الى الحكومة المصرية.

لم تعجب لهجة الرسائل العثمانية السلطات البريطانية، التي أشار معتمدها في مصر، كرومر، على الخديوي عباس الردّ باقتراح تشكيل لجنة خبراء من الطرفين، المصري والتركي، لرسم الحدود بصورة دقيقة، وتفصيلية؛ واقترح على حكومته، في الوقت عينه، ارسال سفينة حربية بريطانية الى مياه خليج العقبة، لتعزيز الموقف البريطاني ـ المصري[١٩].

تلاحقت، بعد ذلك، المراسلات فيما بين القاهرة ولندن واسطنبول، والتي أظهرت، بوضوح، محاولات الباب العالي العنيدة من اجل استعادة الهيمنة العثمانية وترسيخ سلطة العاصمة ـ المركز على أطراف ولايات السلطنة، في مقابل الضغوط السياسية، والعسكرية، العديدة التي لجأت بريطانيا اليها، لحماية وجودها في مصر، وضمان سيطرتها على قناة السويس. وتبيّن من تلك المراسلات ان «التفاهم» الحدودي، الذي تمّ التوصّل اليه في العام ١٩٨٢، لم يثن الاستانه عن عزمها على تعزيز الوجود العثماني في تلك المنطقة، وذلك عندما أُصدرت ارادة سنية، في العام ١٨٩٩، بتوصية من متصرّف القدس، بانشاء قضاء تابع لمتصرفية القدس في منطقة بئر السبع، تحت أمرة قائمقام يكون مقرّه في بلدة بئر السبع[٢٠].

أثار هذا الاجراء اهتمام البريطانيين في مصر، نظراً الى ما يطرحه، مجدّداً، من مسألة تعيين الحدود مع الدولة العثمانية، وانشاء مركز اداري عثماني على مقربة من قناة السويس. وسارع اللورد كرومر الى ارسال مذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية، يشرح فيها علامات الحدود في منطقة العريش ـ رفح، امتداداً حتى خليج العقبة[٢١]. وأشار كرومر، في رسالته، الى وجود عمودين من الغرانيت على جانبي شجرة تقع على مسافة ٢٤ ميلاً شرق العريش، كان الخديوي اسماعيل احضرهما من الاسكندرية ليكونا نقطة الحدود المصرية ـ التركية على ساحل البحر الابيض المتوسط. أمّا خط الحدود من تلك النقطة الى رأس خليج العقبة، فانه يتبع طريقاً معروفاً للقوافل التي اعتادت القبائل البدوية طرقه في اثناء تنقّلها من منطقة غزة الى العقبة. وتجنّباً لأية اشكالات ادارية، أمر كرومر بارسال